في دراسة لمركز نشوان الحميري (1 - 3)

ملف (القاعدة) لماذا غاب عن الحوار ونتائجه ؟!

الصراعات السياسية خلفت وضعا اقتصاديا وأمنيا هشا جعل اليمن يعيش على فوهات مخاطر محدقة

نفذ مركز نشوان الحميري للدراسات والاعلام دراسة علمية موضوعية بعنوان: تنظيم القاعدة وتوجهات مؤتمر الحوار الوطني في اليمن. وقد اشتملت الدراسة على مجموعة عناوين أهمها (اليمن في فكر القاعدة – الجنوب اليمني في استراتيجية القاعدة – جيش عدن أبين– تقسيم اليمن إلى دويلات – الوحدة في فكر القاعدة – القاعدة والحراك – القاعدة و«استدراج العدو» – تفكيك الدولة المركزية – تهديد حقيقي أم ذريعة للتدخل الأجنبي – القاعدة، إيران، روسيا).

صحيفة14 أكتوبر تنفرد بنشر نتائج هذه الدراسة نظراً لأهميتها .

> متابعة/ يحيى البعيثي

تنظيم (القاعدة) نشط على أكثر من جبهة ويتخذ من بعض المحافظات الجنوبية والوسطى معقله الرئيسي

طاولة القضايا المطروحة

عادل علي الاحمدي رئيس مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام قال إن الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية المنظمة للتسوية السياسية في اليمن جراء ما عرف بثورة التغيير 2011م، ربطت مستقبل اليمن بمخرجات ورشة تأسيسية كبرى تسمى «مؤتمر الحوار الوطني الشامل». وقد تم تبويب المؤتمر على أساس مجموعة من القضايا التي اعتُبر الوقوف عندها ومعالجتها أمراً هاماً قبل انتقال اليمن الى واقع جديد. وتم بالتالي تقسيم أعضاء المؤتمر الى فرق عمل تبعاً لهذه القضايا «فريق القضية الجنوبية، قضية صعدة، العدالة الانتقالية، بناء الدولة، الحكم الرشيد، بناء الجيش والأمن، استقلال الهيئات، الحقوق والحريات، التنمية الشاملة».

وأضاف : رغم أن قضية الإرهاب المقرون عالميا بتنظيم القاعدة يعد من أبرز الملفات الحيوية في اليمن، وكذا يعد أحد محددات السياسة الخارجية تجاه اليمن، إلا أن هذا الملف غاب تماماً (كعنوان وكمضمون، وكطرف) عن طاولة القضايا المطروحة في هذه الورشة المنوط بها رسم ملامح اليمن الجديد .ونحسب في مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام أن وجود ملف القاعدة على طاولة الحوار كان سيؤثر بشكل جوهري على طبيعة المخرجات الناتجة عنه. ولأهمية ذلك أسهم المركز بتوفير دراسة موضوعية حول خيارات مؤتمر الحوار مركزين على الملف الغائب عن أجندة المؤتمر وهو ملف الارهاب والقاعدة.

الصيغة الفدرالية

وقال الاحمدي : رغم انطلاق هذه الدراسة التي بين أيدينا من فرضية أن توجه مؤتمر الحوار لإقرار الصيغة الفيدرالية للدولة اليمنية بدلاً عن الوحدة الاندماجية سيصب، في ظل أوضاع اليمن الهشة التي لا تخفى على أحد، في صالح الجماعات المسلحة الخارجة عن الدساتير والأعراف المحلية والدولية .يعد موضوع شكل الدولة وأطروحات العدول عن الوحدة الاندماجية والانتقال إلى نظام الاتحاد الفيدرالي هو العنوان الأبرز للنقاشات التي تجري حالياً في الساحة السياسية اليمنية، باعتباره سيتدخل في بنية الدولة وخارطتها الجيوسياسية، وتبقى جميع الملفات والعناوين الأخرى مجرد تفاصيل.

واسترسل قائلاً : وإذا كان مؤتمر الحوار، وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، هو النقطة الثانية الأهم في الفترة الانتقالية بعد عملية نقل السلطة، «من الممكن أن يقيم أو يهدم نقل السلطة في اليمن» بتعبير المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر،فإن الملف الأهم بين يدي هذا المؤتمر، كما تؤكد المعطيات والمجريات خلال الفترة الماضية، هو ملف «شكل الدولة» الذي أوكلت مناقشته إلى فريق بناء الدولة في هذا المؤتمر.وقبل الدخول في مناقشة هذه

عادل الأحمدي:

هذه الدراسة علمية موضوعية لاتهدف تعزيز وجهة نظر ضد أخرى

النقطة وتأثيراتها المحتملة على وضع تنظيم القاعدة في اليمن، من المهم وضع صورة مختصرة عن الوضع السياسي في الجمهورية اليمنية في هذه المرحلة.

وضع الدولة

في العام 1990 ألغيت الدولتان الشطريتان في اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية) بوحدة اندماجية، ليكون الكيان الجديد هو الجمهورية اليمنية دولة كاملة السيادة عاشت فترة انتقالية ائتلافية بين الحزبين اللذين كانا حاكمين في الشطرين قبل الوحدة، وبموجب اتفاقية الوحدة فقد زالت شخصيتا الدولتين السابقتين. وأصبح الكيان الموجود على الواقع والمعترف به دوليا هو الجمهورية اليمنية.

شهدت الجمهورية اليمنية صراعات وخلافات بين المكونات السياسية الشريكة في الوحدة، أدت إلى خروج أحد الشريكين وهو الحزب الاشتراكي اليمني من السلطة في العام 1994 بقيادة علي سالم البيض كنتيجة للحرب، ثم خروج الطرف الآخر وهو نظام الرئيس علي عبدالله صالح في العام 2011م كنتيجة للاحتجاجات الشعبية بعد أن استفرد حزبه بالحكم منذ العام 1997، وقد انتهت المرحلة السابقة (1994 - 2012) بمرحلة انتقالية جديدة قامت بموجب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والتي جاءت لحل الأزمة بين القوى المؤيدة أو المشاركة في ثورة التغيير (أحزاب اللقاء المشترك وشركائه) وحزب الرئيس السابق علي عبدالله صالح (المؤتمر الشعبي العام) وحلفائه، وقامت على إثرها حكومة انتقالية بالمناصفة بين الفريقين (7ديسمبر2011)، وتسلم رئاسة الجمهورية الرئيس عبدربه منصور هادي بانتخابات توافقية 22فبراير2012 وفقاً للمبادرة وآليتها الأممية. كمبادئ فوق دستورية أو مكملة. وكان اليمن وُضع تحت وصاية دولية غير معلنة منذ مؤتمر لندن 2010م. بعد أن أخفقت الحكومة في تحقيق نسبة مقبولة من مطالب حددتها مجموعة أصدقاء اليمن من أجل مساعدته، وكذا بسبب اعتبار اليمن ثالث دولة مصدرة للإرهاب (بعد أفغانستان وباكستان).. ثم مع مجيء احتجاجات 2011 المطالبة بإسقاط نظام صالح وضعت اليمن عبر المبادرة الخليجية تحت وصاية دولية بشكل واضح.

الوضع العام

خلفت الصراعات السياسية وضعاً اقتصادياً وأمنياً هشاً، جعل اليمن يعيش على فوهات مخاطر محدقة، خصوصاً مع وجود جماعات مسلحة خارجة عن القانون والدستور، تسيطر على محافظات بأكملها كـ«الحوثيين»، وأخرى تقوم بعمل تنظيمي تخلط فيه العنف والفعالية الاحتجاجية للدعوة إلى الانفصال في بعض مناطق الجنوب (الحراك)، بالإضافة إلى تنظيم القاعدة، الذي ينشط وسط هذا الصراع على أكثر من جبهة، ويتخذ من بعض المحافظات الجنوبية والوسطى معقله الرئيسي. وسنأتي عليه في فقرات قادمة. من ناحية أخرى، تراجع أداء مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية التي تعيش مرحلة دمج وهيكلة، في ظل قيادة توافقية، ومحاصصة بين مجموعة من الأحزاب والقوى المتفقة والمختلفة، وقد نجحت القيادة السياسية مدعومة من المجتمع الدولي خلال الفترة المنصرمة من المرحلة الانتقالية في إضعاف وإزاحة جزء كبير من نفوذ النظام السابق وبعض مراكز القوى التقليدية المؤثرة. في حين أسهمت المساعدات المالية والنفطية من المملكة العربية السعودية منذ 2011 في إنقاذ الاقتصاد اليمني الذي كان على حافة الانهيار.وبشكل عام، يمكن القول إن

الشهر العالمي للتوعية
بسرطان الثدي أكتوبر 2013م
الكشف المبكر عن سرطان الثدي . . يمنحك السلامة
المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان فرع عدن
حملة عدن وردية
للتبرع حساب رقم : بنك التضامن الإسلامي (59595) - بنك سبأ الإسلامي (59595) - البنك اليمني للأنشاء والتعمير (595959)
مصرف اليمن البحرين الشامل (1011000) - بنك التسليف التعاوني و الزراعي (1001771326)
أو عبر مكتب المؤسسة : عدن - خورمكسر - جولة العاقل - أمام فندق ميركيور- تلفون :271967 - جوال : 777182277

وقوع البلاد بين الأحزاب والقوى السياسية الشرعية والجماعات المسلحة والانفصالية الخارجة على القانون، قد جعلها ساحة مفتوحة للتدخلات الأجنبية، بشقيها الداعم للعملية السياسية أو الداعم للجماعات المسلحة. وهي بذلك لم تزل مرشحة لمرحلة من الفوضى التي تعتبر البيئة الحيوية للجماعات الإرهابية.ولعل ضعف القوى السياسية الشرعية المترتب على الخلافات الحادة خلال السنوات الأخيرة إضافة إلى فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق التنمية وتطويق الفساد، وكذا وجود قوى تسعى إلى ابتتار أجزاء من الأرض اليمنية تحت دعاوى متعددة، قد جعل النخبة تنقاد إلي حلول تتعلق بشكل الدولة وبالخارطة الجغرافية، وبدلاً من دعم قوة الدولة تم الاتجاه لشرعنة القوة الخارجة على القانون بحجة الأمر الواقع، وتم الانتقال من طموح بناء الدولة القوية إلى طموح التقاسم.

ومن هذا الحساب برزت الفيدرالية لتصبح أقوى المفردات حضوراً في مؤتمر الحوار.

الفيدرالية

لا يوجد شكل واحد للفدرالية، لكنها إجمالاً تعرف بأنها «نظام دستوري وقانوني يهدف إلى توحيد عدة دول مستقلة بحيث تصير دولة متحدة بغرض التمهيد لقيام دولة مركزية قوية. وفي إطار هذا النظام تقوم مجموع الدول المكونة للاتحاد الفدرالي بإلغاء شخصيتها (المستقلة) لصالح الدولة المتحدة. أي أنها دولة مركبة، أي مكونة من عدة دول لا دولة واحدة، وبهذا الشرط تصبح الفدرالية خطوة نحو الوحدة، لكن إذا طبقت الفيدرالية في دولة واحدة (بسيطة غير مركبة) فإنها تكون عامل تمزيق لا توحيد». والاتحاد الفيدرالي في علم النظم السياسية هو «مجموعة من الدول، تربط بينها علاقات قانون داخلي، هو القانون الدستوري. وهذه المجموعة من الدول تجد على رأسها دولة، تحتجز لنفسها أهم اختصاصات السلطة العامة».وفي اليمن بدأت الفيدرالية كمصطلح سياسي يتردد في فترة ما قبل استعادة الوحدة، كصيغة ممهدة للوحدة بين الشطرين اللذين اندمجا وذابت شخصيتهما في 22 مايو1990، ثم عادت مطالب الفيدرالية مع الخلافات بين الائتلاف الحاكم (الاشتراكي والمؤتمر)، وخفتت بسيطرة أحدهما وخروج الآخر من السلطة 1994، ثم عادت الفدرالية كمقترح من جديد فيما سمي «رؤية الانقاذ الوطني»، التي أعلنها تحالف المعارضة في العام 2009م. بعد اندلاع الاحتجاجات في بعض المحافظات الجنوبية مستفيدة من آثار التشطير وأخطاء النظام، وفي العام 2011 أعلن الرئيس السابق علي عبدالله صالح عن استعداده لتقاسم السلطة مع المعارضة والانتقال إلى نظام حكم فدرالي، وذلك بعد أن خرجت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاطه مطلع العام 2011م .ومن ذلك، يتضح أن المطالبة من قبل بعض الأحزاب بالفدرالية جاءت كنتيجة للخلافات بين الائتلاف الحاكم بعد قيام الجمهورية اليمنية (المؤتمر والاشتراكي)، ثم جاءت من المعارضة في العام 2009، كنتيجة لاستفراد نظام صالح بالسلطة، وهذان الطرفان أصبحا جزءا من الماضي بشكل او بآخر، باعتبار الاثنين قد خرجا من السلطة وأصبح الواقع اليوم هجيناً من قوى جديدة وقديمة. هذا الواقع يتكون من عنصرين أساسين: شرعية الدولة ومؤسساتها الدستورية والقانونية القائمة بما تعانيه من ضعف وانقسام، والعنصر الآخَر المتمثل في القوى والتنظيمات السياسية التي تسيّر هذا الوضع، لا نحو غاية واحدة، وإنما كلٌ بحساباته وأهدافه، وهذه القوى لا تختلف في طريقة الإدارة ولا تتنافس على السلطة كما يحدث في البلدان التي تتخذ النهج الديمقراطي، بل اتجه بعضها إلى اقتراح إلغاء الوحدة وبدء دولة جديدة يرون إنها ستكون مناسبة لتقبل وضع القوى المتصارعة على حكم البلد. ومنه جاء مؤتمر الحوار.

تنظيم القاعدة وعملياته الإرهابية مشكلة اليمن الأساسية

فكرة الحوار أمريكية

لم يكن بند مؤتمر الحوار الوطني وارداً في صلب المبادرة الخليجية. التي جاءت لحل الخلاف بين حزب صالح ومؤيديه وقوى الثورة التي على رأسها تحالف اللقاء المشترك، وقد أضيف هذا البند في ما سمي «الآلية التنفيذية للمبادرة» والتي وضعها المبعوث الأممي جمال بن عمر وبملاحظات من سفراء الدول العشر المشرفة على المبادرة، وتحديداً السفير الأمريكي جيرالد فايرستاين الذي اعترف أن فكرة مؤتمر الحوار أمريكية بحتة. وضعت الكثير من العناوين التي يضطلع بها مؤتمر الحوار لتقرير مصير اليمن، ويجمع مراقبون ومشاركون في هذا المؤتمر على أن العنوان الرئيسي (شكل الدولة) هو موضوع «الحوار»، وما عداه مجرد قنوات يراد أن تؤدي إليه. وخلال الشهور المنقضية من مؤتمر الحوار (انطلق في 18 مارس2013) بدا الأمر أكثر وضوحاً، واتضح من خلال الرؤى أن أغلبية المشاركين قد تواطأت على العدول عن الوحدة اليمنية بشكلها الحالي والتوجه إلى أقاليم أو دويلات محلية. ويبدو أن اختيار القوى والمكونات الحقيقية والافتراضية والشخوص المشاركين في مؤتمر الحوار ونسبة تمثيل كل مكون، قد تم وفق استراتيجية للوصول إلى هذه التركيبة التي توافق جزء كبير منها على القول بفشل دولة الوحدة القائمة واختلفت في نوع الفدرالية .

جوديت سبيخل:

(القاعدة) لم تكن ضمن المحاور التسعة التي تم نقاشها في مؤتمر الحوار

قوى خارج الحوار

حراك البيض: القوى خارج الحوار تتمثل في التيار البارز لنائب الرئيس السابق علي سالم البيض، وهذا الطرف يرى أن الفدرالية بأشكالها غير مقبولة، إذ لا يقبل بغير ما أسماه «فك الارتباط» واستعادة الدولة.

تنظيم القاعدة: خارج صالات الحوار وعلى واقع الأحداث والبرامج، هناك التنظيم المختلف عن كل ما سبق، وهو التيار المصنف على رأس قائمة الحركات الإرهابية عالمياً، المتمثل في تنظيم القاعدة، موضوع الدراسة، من حيث موقعه من الأحداث في قادم الأيام حال إقرار التوجه الفيدرالي الذي اتضح بمؤتمر الحوار.

ومن المثير للاستغراب أن موضوع الإرهاب رغم كونه موضوعاً يهم المجتمع الدولي، ويتحكم في جزء كبير من علاقات اليمن الدولية، عدا عن حضوره الأمني المتفاقم الخطورة، لم يدخل في أجندة مؤتمر الحوار، لا كطرف مشارك (باعتبار الحوار قد ضم أطرافاً مسلحة لا تقل إرهاباً عن القاعدة إن لم يكن أكثر خطراً منها، ولا كقضية أمنية وسياسية لها جذور وحضور وضحايا في الواقع ومخاطر في المستقبل، ويؤدي وجودها إلى عمليات عسكرية وغارات الطائرات بدون طيار التي تخترق السيادة وتقتل خارج القانون، بما يصاحب ذلك من أخطاء واختلالات ومخاطر مستقبلية، وتضعضع هيبة الدولة وعلاقتها بالمواطنين. خصوصاً أن بعض هذه الغارات الجوية تستهدف عناصر هم مجرد مشتبهين بالعلاقة مع التنظيم ولكنهم على استعداد للتجاوب مع الدولة.

مراقبون غربيون

مراقبون غربيون يتساءلون هم أيضا، عن غياب ملف القاعدة عن الحوار، ففي تقرير للصحفية الهولندية جوديت سبيخل تقول«يتضح شيء واحد: القاعدة والجماعات المنسوبة إليها ليست من بين المحاور التسعة التي سيتم نقاشها».. «يبدو هذا غريبا بالنسبة للعالم الخارجي. اسأل أي أجنبي عن مشكلة اليمن الأساسية سيقول لك تنظيم القاعدة وعملياته الإرهابية. السبب الأساسي الذي يدفع الأجانب للإحجام عن زيارة اليمن أو الاستثمار فيه هو تنظيم القاعدة».مع الإشارة إلى أن التنظيم عبر ما يعرف بـ«أنصار الشريعة» طلب في يونيو 2012 إشراكه في مؤتمر الحوار بوساطة عبر منظمة حقوقية .لكن السلطات اليمنية رفضت، معللة بأن التنظيم مطلوب لقضايا جنائية. وفي فترة لاحقة سبتمبر2012م دعا الرئيس/عبدربه منصور هادي إلى حوار مشروط مع التنظيم. وقال إنه «يمكن الحديث عن فتح حوار شريطة أن تعلن القاعدة عن موافقتها على تسليم أسلحتها وإعلان توبتها من أفكارها المتطرفة البعيدة عن الإسلام وتخليها عن حماية العناصر المسلحة من خارج اليمن»وهو -الشرط- الذي لم يطلبه الرئيس هادي من جماعة الحوثي المسلحة أيضا .ويبدو أن تصريحات الرئيس هادي هذه قد جاءت في حين كانت تجري مفاوضات سرية، إذ كان علماء وشيوخ قبائل يقومون بوساطة مع السلطات.

> أحمد عبدربه علوي

الأمن الشامل

مفهوم الشرطة المجتمعية يقوم على تعاون كافة فعاليات المجتمع ومؤسساته وصولاً إلى الأمن الشامل وتحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع.. وهنا تأتي أهمية تطبيق القانون وتنفيذه بكل حيادية وعدل ومساواة ووفق إجراءات قانونية تراعي مبادئ حقوق الإنسان وأهمية تكاتف جميع الجهود المبذولة من قبل كافة المؤسسات الرسمية والشعبية للرقي بالعملية الأمنية إلى مستوى طموحات وتطلعات القيادة السياسية في بلادنا وعلى رأسها المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية الذي ولاشك يقود مسيرة الوطن نحو التقدم والرقي والاستقرار والازدهار ما ينعكس إيجابياً على التنمية الشاملة المستدامة ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية التي تساهم في بناء الوطن واستقراره.

وهنا لابد من الإشارة إلى مستوى التطور الذي وصل إليه جهاز الأمن العام في كافة المجالات والدور المهم الذي يقوم به في حفظ الأمن والاستقرار.

إن تحقيق الأمن والاستقرار هو الهدف الذي يسعى لتجسيده جميع أفراد المجتمع مسؤولين ومواطنين ورجال الأمن بمختلف الأجهزة الأمنية المتنوعة ولاتستطيع أي جهة تحقيقه دون تعاون الجهات الأخرى.. ومن هنا نجد ضرورة تعزيز الثقة بين المواطن ورجل الشرطة من خلال انفتاح رجال الشرطة على المجتمع ومن خلال مبادرات بسيطة كأن يبادر رئيس المركز الأمني في المنطقة بتقديم العزاء باسم رجال الشرطة العاملين معه عند وفاة أحد قاطني المنطقة أو الحي أو مشاركة اهل الحي أو المنطقة في أفراحهم ما ينعكس إيجابياً على العلاقة بين الطرفين كما أنها تسهل على رجال الشرطة التعرف من كثب على حاجات المواطنين واهتماماتهم ما يخلق حالة من الثقة المتبادلة بين الطرفين وفي هذا المجال أود أن أسوق مثالين لهذه العلاقة الايجابية بين رجال الشرطة والمواطنين: أذكر في أحد أسابيع المرور السنوية أن مجموعة من أعوان السلامة المرورية استعان رجال الشرطة بهم.. مجموعة من المواطنين الاكفاء لمساعدتهم برصد وضبط المخالفات المرورية ومنح هؤلاء المواطنين صلاحية رجال السير بالمخالفة ، وقد بدأت هذه التجربة بعشرة متطوعين، تطورت خلالها العلاقة الإيجابية المنشودة بين الطرفين حتى أصبح عدد أعوان المرور (السلامة المرورية) عشرات المواطنين والعدد مرشح للزيادة ..وكان هذا في محافظة عدن قبل الوحدة.

والمثال الثاني مطلوب محاضرات + دورات بين حين وآخر يقوم بها رجال الشرطة والمرور لمجاميع الطلاب في المدارس فيما يتعلق بواجبات ومهام جهاز الأمن العام وبدوره في حفظ الأمن والاستقرار في المجتمع وخاصة بحوادث السير وتوعيتهم بأخطارها حتى يساهموا في تغيير نظرة هؤلاء الطلاب لرجل الشرطة وأن ينظروا إليه باعتباره أباً وأخاً ومعلماً مما سيساهم مستقبلاً في خلق جيل جديد من المواطنين الذين يتعاونون مع رجال الشرطة بقناعة مطلقة.

وختاماً فإن التعاون والثقة المتبادلة بين المواطن ورجل الشرطة هو الطريق الأمثل للحد من الجريمة في المجتمع .. لذلك المطلوب التفاعل الاجتماعي للمواطن الصالح مع كل ما يمكن أن يحقق الأمن الاجتماعي المبني على الثقة المتبادلة مع رجال الأمن العام ويتمثل هذا الدور بأن يعي المواطن الكريم في كل تعامل يصدر منه أنه مسؤول عن الحالة الأمنية التي تصب في نهاية المطاف في المنظومة الأمنية الاجتماعية المتكاملة التي يسعى جهاز الأمن العام لتحقيقها بإذن الله تعالى تحت ظل الجهات الرسمية المعنية في بلادنا .

> عمر صالح باحويرث

أوجاع عدن

عدن أصابها الوجع الكبير الذي لم تشهده من قبل في الجانب الأخلاقي إلا من رحم الله، الجانب الخدمي التقصير الكبير، المخالفات حدث ولا حرج، العشوائي المرض القاتل، التعليم عنوان مفجع، الصحة أمراض لم نسمع ولم نعرف لها مثيلاً ، البحر لم يعد محبوباً للنزهة، الطرق تشتكي الارتفاع والانخفاض والضيق، المواصلات أجرة غير معقولة عامة وخاصة، الشباب قات وشمة وتمبل وزردة وسيجارة وسهر وعضلات، المساجد لم يعد لها احترام، الأسعار نار ومزاج، الصحف كالمشارب والمخابز والمطاعم لمن يريد أن يأكل كلاماً ويبلعه ، الإيرادات للجيوب الخاصة 90 % والدولة 10 %، الأمن لابد من قتيل وجريح ومضروب ومطروح يومياً، الانترنت في متناول الأطفال والكبار الرجال والنساء، المخدرات شيء جديد جداً جداً، الاغتصاب وخلي بالك على أولادك، المجالس المحلية وكلاء كل شيء، السياحة من العجائب أن ترى سائحاً أو سياحاً، التجارة خسارة ولم تعد ربحاً ولاشطارة، الإيجارات جعلت الناس يقولون ياريت يعود التأميم مليون مرة، (العصيان) المدني سمن وتحول إلى مرابيع، العسكري هيبته ضاعت والشكل والمنظر جواب كاف، المحاكم أماكن المظالم ، التخطيط الحضري تحول أسمه إلى التخبيط القروي، رواتب وبس وكلوا من المزرعة.

خربت عدن وهي عدن مازالت عدن اسمها عدن أهلها عدن جمالها عدن خيبتها عدن خيرها عدن ميناؤها عدن معالمها عدن جبالها عدن مطارها عدن قناتها عدن دوائرها عدن تجارتها عدن نظافتها عدن تخطيطها عدن قديمها عدن حديثها عدن صيفها عدن شتاؤها عدن بؤسها عدن ترفها عدن ليلها عدن صبحها عدن مخابزها عدن مطاعمها عدن مدارسها عدن صراعاتها عدن. مازالت شامخة ولن تذوب ولن تنحني ولن تنكسر مهما بلغ العبث فيها والتخريب وكما يقول المحبون لها كل شيء يتصلح. المهم أن نتكاتف جميعاً لحبها وعدم العبث بها وتحويل كل ما ذكرناه إلى المعنى الجميل وإلى الكلمات الجميلة. الأمل موجود وكبير في نفوسنا المهم أن نتساعد بقلوب نظيفة لرفع هذه الغمة التي أصابت (عدن).

الشهر العالمي للتوعية
بسرطان الثدي أكتوبر 2013م
تحدي الخوف وسارعي بالكشف المبكر للثدي
المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان فرع عدن
حملة عدن وردية
للتبرع حساب رقم : بنك التضامن الإسلامي (59595) - بنك سبأ الإسلامي (59595) - البنك اليمني للأنشاء والتعمير (595959)
مصرف اليمن البحرين الشامل (1011000) - بنك التسليف التعاوني و الزراعي (1001771326)
أو عبر مكتب المؤسسة : عدن - خورمكسر - جولة العاقل - أمام فندق ميركيور- تلفون :271967 - جوال : 777182277